على هامش مشاركته في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 144

الغانم وباتشيكو ناقشا تطورات الأوضاع على المستويين الإقليمي والدولي

الاتحاد البرلماني الدولي اختتم أعماله : أهمية حشد الجهود لمعالجة حالات الطوارئ المناخية

يجب علينا عدم خذلان مواطنينا وجيل الشباب الذين وضعوا ثقتهم فينا

الالتزامات الدولية لا تعني شيئا إذا لم تترجم إلى تنفيذ وطني لذا يجب على البرلمانات صياغة قوانينها

الغانم في اختتام أعمال البرلمان الدولي

الغانم خلال لقائه مع باتشيكو

جانب من اللقاء

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في إندونيسيا أمس إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي دوارتي باشيكو، وذلك على هامش مشاركته في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ144.

وبحث الاجتماع جملة من الموضوعات المتعلقة بنظام عمل الاتحاد وأهمية تعديل النظام الأساسي للاتحاد بحيث تكون القرارات الصادرة منه ملزمة، بالإضافة إلى السماح لمنظمات المجتمع المدني بالانضمام إلى الاتحاد.

وتناول الاجتماع أيضا آخر تطورات الأوضاع على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب التأكيد على ضرورة حشد الجهود البرلمانية تجاه القضايا الإنسانية العادلة والمستحقة، والحث على القيام بدور أكبر للوساطة في الحرب الروسية الأوكرانية.

كما اجتمع الرئيس الغانم إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشون غونغ.

وجرى خلال الاجتماع التأكيد على أهمية تعزيز التنسيق والتعاون البرلماني الدولي من خلال تبادل الآراء ووضع خطط عمل من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة.

وحضر الاجتماعين سفير دولة الكويت لدى جمهورية إندونيسيا عبدالوهاب الصقر، والأمين العام لمجلس الأمة عادل اللوغاني.

يذكر إن الرئيس الغانم وصل والوفد المرافق له إلى "بالي" الإندونيسية يوم الجمعة الماضي للمشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي يعقد خلال الفترة من 20 إلى 24 مارس الجاري.

واختتم الاتحاد البرلماني الدولي أمس أعمال دورته الـ 144 التي عقدت في "بالي" الإندونيسية خلال الفترة من 20 إلى 24 مارس الجاري، بمشاركة وفد برلماني كويتي برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وأكد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي دوارتي باتشيكو في خطاب ختامي بث افتراضيا أهمية حشد الجهود لمعالجة حالات الطوارئ المناخية وتحديد الإجراءات الوطنية للبرلمانات في تنفيذ اتفاقية باريس بشأن المناخ.

وقال باتشيكو إنه "يتوجب علينا حشد جميع البرلمانيين للعمل بشأن تغير المناخ وأن نتخذ إجراءات حازمة قبل فوات الأوان" مضيفا أنه "يجب علينا عدم خذلان مواطنينا وجيل الشباب الذين وضعوا ثقتهم فينا".

من جهتها ذكرت رئيسة مجلس النواب الإندونيسي ماهاراني ناكشاترا في خطاب مماثل أن "الالتزامات الدولية لا تعني شيئا إذا لم تترجم إلى تنفيذ وطني لذا يجب على البرلمانات صياغة قوانينها الوطنية بالتوافق مع الالتزامات الدولية المختلفة" مؤكدة أن البرلمانات بحاجة إلى حشد الجهود للحد من الانبعاثات الغازية وتحقيق تعهدات التمويل للدول النامية.

وأفاد الاتحاد البرلماني الدولي في بيان بأن المؤتمر الـ144 الذي أقيم في جزيرة "بالي" الإندونيسية اعتمد إعلان "نوسا دوا" الذي أقر فيه البرلمانيون الحاجة الملحة إلى معالجة أزمة المناخ بما في ذلك تسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة وضمان إشراك الأفراد المهمشين في المجتمع وتعزيز التعاون العالمي من أجل الوصول إلى حلول مناخية مشتركة.

وبحسب البيان فإن المؤتمر اعتمد قرار الحل السلمي للحرب في أوكرانيا واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وسلامة الأراضي بتوافق الأعضاء الحاضرين في المؤتمر من حوالي 120 برلمانا مع تحفظ تسعة بلدان هي البحرين وبيلاروسيا والصين وإيران وجنوب إفريقيا وسوريا والإمارات وفيتنام وزيمبابوي.

وأوضح أن المؤتمر دان "الاستخدام الروسي المستمر للقوة ضد أوكرانيا" باعتباره انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية وذلك وفقا لقرار بشأن بند طارئ على جدول أعمال المؤتمر.

وذكر أن المؤتمر اعتمد قرارا بشأن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفتها عامل تمكين لقطاع التعليم أثناء جائحة فيروس "كورونا المستجد – كوفيد 19" حيث يهدف القرار إلى الاستفادة من تجارب التعلم عن بعد عند انتشار الاوبئة في العالم.

وشدد المؤتمر على أهمية توسيع التعليم لمحو أمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجات المعلمين والبنية التحتية والاهتمام بشكل خاص بطرق تمكن البرلمانات من تعزيز تعليم أكثر شمولا من خلال وظائفها التشريعية.

وكشف عن إطلاق الاتحاد البرلماني الدولي تقريره البرلماني العالمي الثالث الذي تم إنجازه خلال عامين من البحث المتعمق في كيفية تفاعل البرلمانات مع المجتمعات الممثلة لها بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودليل خاص بالبرلمانيين بمشاركة منظمة الصحة العالمية من أجل تعزيز التأهب للأمن الصحي.

وأشار البيان إلى أن ما يقرب من 39 في المئة من أعضاء البرلمان المشاركين في المؤتمر كانوا من النساء وما يقرب من 27 في المئة من أعضاء البرلمان المشاركين كانوا دون ال45 عاما مبينا أن ذلك يمثل أرقاما قياسية لمؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي.

وضم الوفد البرلماني الكويتي إضافة للغانم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عبيد المطيري، وأمين سر الشعبة النائب الدكتور حمد المطر، وأمين الصندوق النائب سلمان الحليلة، والنواب الدكتور هشام الصالح وناصر الدوسري ومبارك العجمي، وأمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني.

«الداخلية والدفاع» توافق على منح الوكلاء الأوائل بالشرطة آخر مربوط الرتبة عند التقاعد

لجنة الداخلية والدفاع توافق على منح الوكلاء الأوائل بالشرطة آخر مربوط

وافقت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع على الاقتراح برغبة المقدم من النائب مرزوق الخليفة والقاضي بـ«منح الوكلاء الأوائل بقوة الشرطه آخر مربوط الرتبة عند التقاعد».

فارس العتيبي لمنح الكويتيين المعينين في أمانة «مجلس التعاون» مميزات العاملين بـ «الخارجية»

فارس العتيبي

أعلن النائب فارس العتيبي عن تقدمه باقتراح برغبة بمنح الكويتيين المعينين في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي المميزات المالية والعينية المحددة باللائحة المالية للعاملين بوزارة الخارجية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

صدر المرسوم رقم 32 لسنة 1962 بإنشاء وزارة الخارجية للتواصل مع المجتمع الدولي والسعي إلى تحقيق مصالح البلاد السياسية مع سائر الدول وعلى نحو خاص حماية المصالح الخليجية والعربية والعمل على تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأكيدا لوضع احكام القانون رقم 44 لسنة 1981 بالموافقة على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي وفقاً للقانون رقم 21 لسنة 1962 بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

ومن هذا المنطلق كان لدولة الكويت دائما دور أساسي في تحقيق هذه الأهداف من خلال الموظفين الكويتيين العاملين في الأمانة العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جنباً إلى جنب مع جهود وأعمال أقرانهم العاملين في وزارة الخارجية المنتسبين للأمانة العامة.

وعلى الرغم من العمل والمساعي والجهود، جاءت القرارات بخلوها من منح العاملين بالأمانة العامة للمزايا والبدلات المحددة لأعضاء السلك الدبلوماسي والعاملين في المنظمات الدولية والإقليمية ، حيث إن العمل بالمنظمات الدولية يتطلب تكاليف إضافية وقواعد اجتماعية مقرونة بالأنشطة البروتوكولية التي تترتب عليها التزامات مالية على هؤلاء الموظفين حتى نمكنهم من ممارسة أعمالهم على نحو كامل وبصورة تتلاءم مع وضع دولة الكويت أمام الدول الأخرى في المحافل الدولية .لذلك كان من اللازم تطبيق جميع القواعد المنظمة للبدلات والمزايا المالية والعينية التي تمنح للعاملين في وزارة الخارجية، سواء العاملون في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وفي أي من مكاتب أو مقار الأمانة في الداخل أو الخارج وذلك لوحدة الهدف المنشود.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

صدور قرار من وزير الخارجية بمنح المعينين الكويتيين في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية المميزات المالية والعينية المحددة باللائحة المالية للعاملين بوزارة الخارجية مع المكافأة التشجيعية المقررة للعاملين في ديوان الوزارة.

هشام الصالح لوزير الصحة ما أسباب تأخر مشاريع توسعة المستشفيات الرئيسية؟

هشام الصالح

وجه النائب الدكتور هشام الصالح سؤالا إلى وزير الصحة الدكتور خالد السعيد حول أسباب تأخر تنفيذ مشاريع توسعة المستشفيات الرئيسية.

وقال الصالح في مقدمة سؤاله: "كشف تقرير ديوان المحاسبة بشأن حسابات وسجلات وزارة الصحة للسنة المالية 2021-2020 عن التعثر الكبير الذي يعرفه إنجاز مشاريع صحية هامة وأبان عن مخالفة الشركات المكلفة بالتنفيذ والجهات الاستشارية للشروط التعاقدية وتراخي الوزارة في تتبع تلك المشاريع وعدم توقيع الغرامات والمغالاة في منح فترات التمديد والأوامر التغييرية مما يثير شبهة تقديم تسهيلات على حساب الإسراع بالتنفيذ والإضرار الواضح بالمال العام والمصلحة الوطنية. وقد أورد التقرير نماذج كثيرة لحالات تأخر وتوقف تنفيذ المشاريع داعيا الوزارة إلى تحمل مسؤولياتها في اتخاذ الإجراءات الفنية والقانونية التصحيحية اللازمة حيال كل تلك المخالفات والإسراع بإنهاء أعمال المشاريع المذكورة بالتقرير".

واستفسر عن معوقات إنجاز مشاريع توسعة المستشفيات الرئيسية التي كانت موضوع قرار مجلس الوزراء الذي أوصى بالانتهاء من التنفيذ خلال 5 سنوات بناء على رغبة أميرية سامية "علما بأن المدة انتهت سنة 2016"؟، طالبا بيان الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال التأخر الشديد في إنجاز هذه المشاريع.

وطلب تزويده بـ"كشف عن المستشفيات المعنية ونسب إنجاز أعمال التوسعة في كل منها إلى تاريخ 31-12-2021".

وبخصوص تنفيذ مشروع تصميم وإنشاء وتجهيز طبي وتأثيث وصيانة تشغيلية لمركز الكويت للسرطان، سأل الصالح: "ما أسباب ومبررات عدم توقيع الغرامات والإسراع في خصمها من مستحقات الشركة المنفذة رغم مرور 6 سنوات على مباشرة العقد؟ و هل تم حصر الأضرار الناجمة عن التأخر الشديد في التنفيذ؟"

وأضاف: "إذا كان الأمر كذلك تزويدي بكشف مفصل عن الأضرار التي تم حصرها، مع بيان أسباب المغالاة في منح الشركة فترات التمديد والأوامر التغييرية؟ ومن المسؤول عن تقديم هذه التسهيلات و إعفاء الشركة من تطبيق شروط التأخير المحددة في العقد وهل تمت محاسبته؟"